

Distr.: General  
23 March 2006  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة ٢٢ آذار/ مارس ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أكتب إليكم متابعة لتقرير عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار المؤرخ ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ (S/2006/2)، الذي طلبت فيه إلى مجلس الأمن الموافقة على زيادة قوامها بأربع كتائب، وثلاث وحدات مشكلة من أفراد الشرطة و ١٠٠ ضابط شرطة ليتسنى تعزيز قدرتها على حماية نفسها، وتقديم الدعم الفعال في تنفيذ المهام المتبقية المنصوص عليها في اتفاقات السلام، وهي مهام تكتسي أهمية حاسمة بالنسبة لتنظيم الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

وكان مجلس الأمن قد أحاط علما بتقرير في قراره ١٦٥٢ (٢٠٠٦)، وأعرب عن نيته أن يبقى قيد نظره مسألتي مهام عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وقوامها على أن ينظر فيهما بالتحديد، أثناء نظره في تقرير القادم عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا مع مراعاة الحالة في كل من كوت ديفوار، وليبيريا. وفي هذا الصدد، أود أن أوجه انتباه المجلس إلى ما جد في الآونة الأخيرة من تطورات في العملية السياسية في كوت ديفوار، أرى أنها تتطلب تعزيز عملية الأمم المتحدة هناك بأكثر مما نصت عليه الترتيبات الانتقالية التي أقر المجلس فيها تعزيزها بسرية مشاة، تنقل إليها من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا.

ففي الأسابيع القليلة الماضية، قطعت الأطراف المعنية في كوت ديفوار خطوات كبيرة في دفع عملية السلام قدما. وأكد رئيس الوزراء شارل كونان باي أن حكومته تمسك تماما بمعالم خارطة الطريق نحو عملية السلام التي رسمها الفريق العامل الدولي. وقد عقد، لهذا الغرض، في ٩ شباط/فبراير، حلقة عمل لأصحاب المصلحة الوطنيين حددت خلالها الآليات التي ستقود تنفيذ الخارطة. وتبع هذه الحلقة اجتماع هام دعا إليه رئيس الوزراء، عقد في ياموسوكورو في ٢٨ شباط/فبراير، وشارك فيه الرئيس لوران غباغبو، والرئيس الأسبق هنري



كونان بيديه، ورئيس الوزراء الأسبق الحسن أوتارا، والسيد غيوم سورو، الأمين العام للقوى الجديدة.

وفي هذا الاجتماع، اتفق القادة الخمسة على ضرورة استئناف الحوار فوراً بين قائدي أركان القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار، وقوات القوى الجديدة استعداداً لعملية نزع سلاحهما؛ والمضي على نحو متزامن في تنفيذ عمليتي تحديد هوية المنتخبين وتنظيم الانتخابات، وإعادة تشكيل اللجنة الانتخابية المستقلة على أساس تمثيل متوازن للقوى السياسية.

وفي وقت لاحق، تولى أعضاء اللجنة الانتخابية المستقلة مناصبهم بعد أداء اليمين، في ٧ آذار/ مارس، وعرض على مجلس الوزراء الإطار المقترح لعمليتي تحديد هوية الناخبين وتسجيلهم، وهو ما يمهّد للشروع جدياً في تسوية هذين الجانبين الحاسمين في عملية السلام.

ومن التطورات الإيجابية أيضاً، إجراء الامتحانات المدرسية في الجزء الشمالي من كوت ديفوار لأول مرة منذ اندلاع الصراع، ومجيء قائد القوى الجديدة، السيد غيوم سورو، إلى أبيدجان في ١٤ آذار/ مارس لاستلام منصبه في حكومة رئيس الوزراء شارل كونان بلي.

وقد تولدت عن هذه المستجدات الهامة عملية لا تزال في طورها الأول، ولكنها ستضع عملية السلام على الطريق الصحيح إذا ما تم دعمها. فمن الأهمية بمكان إذن أن يتم تعزيز عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في الوقت المناسب لتمكينها من أن تدعم تنفيذ خارطة الطريق دعماً كاملاً، وهو ما سيتمكن بدوره من إجراء انتخابات تشريعية الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ في موعدها. ذلك أنه يفترض بعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أن تكون جاهزة لدعم عملية الانتخابات من جميع جوانبها، ولا سيما فيما يتعلق بالجانب الأمني. ولذا، أناشد مجلس الأمن اعتماد التوصيات الواردة في تقرير S/2006/2.

وبالرغم من كل هذه التطورات المشجعة، لا تزال الحالة الأمنية هشة، بل وربما يطرأ عليها تدهور سريع وبخاصة في أبيدجان، والجزء الغربي من البلد. ولا بد بالتالي من ضمان ألا يستجد في الفترة الحساسة القادمة ما من شأنه أن ينال من مصداقية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، أو من عملية السلام بحد ذاتها. وبالإضافة إلى ذلك، يساورني القلق من احتمال أن تمتد إلى ليبيريا أي قلائل تطرأ على الحالة الأمنية في كوت ديفوار.

وأرجو ممتناً عرض هذه الرسالة على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) كوفي عنان